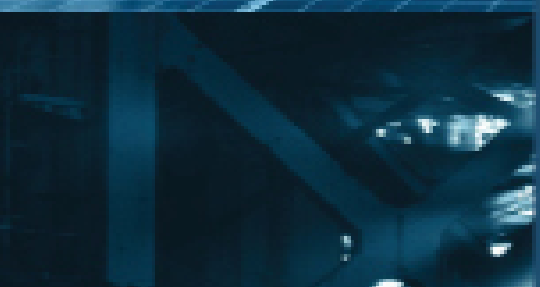

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الاثنين، ١٥ أبريل ٢٠٢٤

مركز الرصد والتحليل | الإدارة العامة للتواصل و الإعلام

أخبار الطاقة

توقعات بارتفاع أسعار النفط مع تفاقم توترات الشرق الأوسط

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي
الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين وسط توقعات صعودية بعد تفاقم التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وبعد أن شنت إيران هجوماً صاروخياً تجاه إسرائيل، مما أجج مخاوف تعطل الإمدادات من المنتجين الرئيسيين في المنطقة ولا سيما إيران والتي أنتجت في فبراير ما يقرب من 3.2 مليون برميل من النفط يوميًا، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وأي انقطاع في هذا الإنتاج من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مؤقت في تكلفة النفط.

وكانت أسعار النفط قد أغلقت تداولات الأسبوع الماضي يوم الجمعة على ارتفاع نحو واحد بالمئة إذ تحدد سعر التسوية للعقود الآجلة للخامين القياسيين برنت، والامريكي عند 90.45 دولاراً، و85.66 دولاراً للبرميل على التوالي، وتوقعات سلبية لنمو الطلب العالمي على النفط من وكالة الطاقة الدولية والمخاوف بشأن تباطؤ تخفيضات أسعار الفائدة الأميركية

ويتوقع المحللون مسارًا يصل فيه سعر النفط إلى مستوى 100 دولار، لكنهم يتوقعون أن تتدخل أوبك بقدرة مؤقتة لتجنب خسارة حصتها في السوق لصالح الولايات المتحدة. وقال محللو ماركيتس انسايدر، أسعار النفط ترتفع مع مخاوف الأسواق من تصاعد الصراع في الشرق الأوسط.

ويتوقع المحللون ارتفاع مؤقت لأسعار النفط في افتتاح الأسواق اليوم مما يعزز أسعار النفط ويدفعها صوب 100 دولار للبرميل.

وارتفع سعر النفط في الأسابيع الأخيرة مع بقاء النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة مرتفعاً واحتدام الصراع في الشرق الأوسط، حيث يتطلع بعض المعلقين إلى ارتفاع سريع إلى 100 دولار للبرميل إذا امتدت الحرب إلى المنطقة الكبرى. فمن المرجح أن يصل سعر النفط إلى 100 دولار أو أكثر.

وتشعر الأسواق المالية الأوسع نطاقا بالقلق إزاء احتمال اشتداد الصراع، إذ استعدت الأسواق المالية لهذا السيناريو الكارثي. وتتابع فنزويلا، حليفة إيران، تطورات الأحداث في الشرق الأوسط، وقالت حكومة الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو أمس السبت إنها تتابع «الأحداث المثيرة للقلق» في الشرق الأوسط.

وفنزويلا حليف لإيران وروسيا والصين، وتحسنت اتصالاتها مع الولايات المتحدة إلى حد ما في العامين الماضيين، حيث

وعدت حكومة مادورو الولايات المتحدة بأنها ستسمح بمشاركة أكبر للمعارضة السياسية في الانتخابات المقبلة.

وقال وزير الخارجية الفنزويلي إيفان جيل في بيان على موقع «إكس» للتواصل الاجتماعي، إنه لا يمكن ضمان السلام في الشرق الأوسط إلا بعد إعادة إرساء العدالة والقانون الدولي، مضيفا أن هذا يتعلق بشكل أساسي بالشعب والدولة الفلسطينية.

وجاء في البيان «نتيجة للإبادة الجماعية في فلسطين وعدم عقلانية النظام الإسرائيلي فضلا عن تقاعس الأمم المتحدة، تفاقم وضع عدم الاستقرار في المنطقة بشكل كبير في الأسابيع الأخيرة». وأضاف أن «فنزويلا تدعو إلى بناء السلام مع العدالة كما تريد معظم دول العالم».

وأكد مسؤولون في البيت الأبيض يوم الجمعة أن مندوبي الرئيس الأمريكي جو بايدن التقوا سرا مع ممثلين عن حكومة مادورو في المكسيك هذا الأسبوع. ورفعت الولايات المتحدة العقوبات المفروضة على صناعة النفط الفنزويلية مؤقتاً نتيجة لاتفاق يقضي بمنح المعارضة مزيداً من المشاركة في الانتخابات هذا العام.

وستقرر بحلول 18 أبريل ما إذا كانت ستعيد فرض العقوبات ردا على ما تعتبره فشل مادورو في الوفاء بالتزامه بالاتفاق بشأن الانتخابات. وأدانت معظم الدول الأخرى في المنطقة الهجمات الإيرانية.

في وقت، سترفع وزارة الداخلية الأمريكية الأسعار التي تفرضها على الشركات لإنتاج النفط والغاز الطبيعي على الأراضي الفيدرالية للمرة الأولى منذ عقود، وفقا للقاعدة النهائية التي أصدرتها في 12 أبريل. وتنظم قاعدة عقود إيجار المعادن السائلة وعمليات التأجير التغييرات الموجهة إلى الداخل بموجب قانون الحد من التضخم، وهو تشريع الرئيس الأمريكي جو بايدن لعام 2022.

وأصدر هذا القانون تعليمات لوزارة الداخلية ومكتب إدارة الأراضي بتغيير كيفية إشراف الوكالات على إنتاج الوقود الأحفوري على ما يقرب من 700 مليون فدان من الأراضي الفيدرالية التي يشرفون عليها، بما في ذلك زيادة الرسوم على منتجي النفط والغاز وإعادة صياغة متطلبات الارتباط المرتبطة بالإنتاج. على الأراضي الفيدرالية.

وتم تصميم القاعدة النهائية أيضًا لتركيز التأجير في المناطق التي من المرجح أن يتم تطويرها أو التي تحتوي على بنية تحتية قائمة، وبعيدًا عن المناطق ذات الحياة البرية الحساسة، أو الاستخدامات الترفيهية، أو غيرها من تسميات الحماية.

وقالت تريسي ستون مانينغ، مديرة بي إل ام: «أراضينا العامة مملوكة لجميع الأمريكيين، ويظل مكتب إدارة الأراضي ملتزمًا بإدارتها بطريقة متوازنة ومسؤولة». «وستساعد هذه القاعدة في حماية موائل الحياة البرية الحيوية والموارد

الثقافية والقيم الترفيهية، وستضمن عائدًا عادلاً لدافعي الضرائب الأميركيين».

وترفع القاعدة معدلات الإتاوة التي يجب على الشركات دفعها مقابل النفط والغاز والمعادن الأخرى التي تنتجها على الأراضي الفيدرالية إلى 16.67 % حتى عام 2032. وكان المعدل السابق، 12.5 %، قائمًا منذ عشرينيات القرن الماضي. وعلى نحو مماثل، ارتفع الحد الأدنى لعروض المزادات للمرة الأولى منذ عام 1988، إلى 10 دولارات للفدان، بعد أن كان 2 دولار.

كما أن الإيجارات أصبحت أكثر تكلفة، إلى جانب التغيير في إطار الصفقات. في السابق، كانت الشركات تدفع 1.50 دولارًا للفدان خلال السنوات الخمس الأولى من عقد الإيجار، ثم 2 دولارًا للفدان للسنوات الخمس التالية. وبموجب القاعدة الجديدة، ستتضمن عقود الإيجار إيجارًا بقيمة 3 دولارات للفدان/السنة خلال فترة السنتين الأوليين بعد الإصدار، ثم 5 دولارات للفدان/السنة للسنوات الست التالية. وبعد هذه النقطة، ترتفع التكاليف إلى 15 دولارًا للفدان.

وتم تصميم كلتا الزيادتين للمساعدة في تقليل المضاربة ومنع الشركات من شراء مساحات كبيرة من الأراضي الفيدرالية التي لا تخطط فعليًا لاستخدامها في الإنتاج، وهي شكاوى أثيرت في «تقرير عن البرنامج الفيدرالي لتأجير النفط والغاز» الصادر عن وزارة الداخلية، والذي أصدرته وزارة الداخلية.

كما تم زيادة متطلبات السندات، التي يجب على الشركات المالية دفعها مقابل تنظيف المشاريع المهجورة، بشكل كبير لأول مرة منذ عام 1960، عندما حددت الحكومة مبلغ سندات الإيجار بقيمة 10000 دولار والذي لم يتغير منذ ذلك الحين. والحد الأدنى الجديد لسندات الإيجار هو 150 ألف دولار، مع ارتفاع الحد الأدنى للسندات على مستوى الولاية إلى 500 ألف دولار، وهي مبالغ تعتقد الإدارة أنها ستثبط الشركات عن التلويث أو الفشل في الوفاء بالتزاماتها في الاستصلاح وإجبار دافعي الضرائب على تحمل التكاليف.

وجاء الرد على عمليات تأجير وتأجير المعادن السائلة وفق خطوط سياسية مألوفة في 12 أبريل، حيث أشاد الديمقراطيون المؤيدون للمناخ وجماعات الحفاظ على البيئة بهذه الخطوة، في حين أدانها بعض الجمهوريين والمصالح النفطية. واستشهد معهد البترول الأمريكي، وهو أكبر مجموعة تجارية لصناعة النفط في الولايات المتحدة، بتحليل أجراه وقدمه خلال فترة التعليق على القاعدة، والذي وجد أن تطوير النفط والغاز الطبيعي الفيدرالي البري دعم 250 ألف وظيفة وساهم بمبلغ 36.7 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2022.

وقالت هولي هوبكنز، نائبة رئيس معهد البترول الأمريكي لسياسة المنبع، في بيان: «مع استمرار نمو الطلب على الطاقة، سيكون تطوير النفط والغاز الطبيعي في الأراضي الفيدرالية أمرًا أساسيًا للحفاظ على أمن الطاقة، ودعم اقتصادنا ودعم جهود الحفاظ على الطاقة على مستوى الولاية والمحلية». وقالت «إن لوائح إدارة الأراضي المرهقة للغاية ستعرض

إمدادات الطاقة الحيوية هذه للخطر. ونحن نراجع القاعدة للتأكد من أن إدارة بايدن تتمسك بمسؤولياتها تجاه دافعي الضرائب الأمريكيين وتعزز الوصول العادل والمتسق إلى الموارد الفيدرالية».

وفي الوقت نفسه، قالت رئيسة تحالف الطاقة الغربية، كاثلين سجاما، إن القاعدة ستدفع صغار المنتجين إلى الابتعاد عن الأراضي العامة، وإن منظمتها «ليس أمامها خيار آخر سوى رفع دعوى قضائية بشأن هذه القاعدة». وكان أنصار حماية البيئة والديمقراطيون ذوو الميول البيئية سعداء على نطاق واسع، حيث استشهد عضو لجنة الموارد الطبيعية بمجلس النواب راؤول جريجالفا من ولاية أريزونا بالقاعدة باعتبارها خطوة أولى جيدة نحو التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري تمامًا في نهاية المطاف.

طلبيات سفن الغاز تتراجع في مارس وسط مخاوف أزمة العرض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت طلبيات السفن العالية التي تعمل بالغاز الطبيعي المسال لشهر مارس، لكن عمليات التسليم ظلت قوية، وقد لا تكون قدرة البنية التحتية كافية لتلبية الطلب، وستشكل تركيبة وقود الغاز الطبيعي المسال أكبر من أنواع الوقود العالية.

وأظهر سجل الطلبات وعمليات التسليم التي تعمل بالغاز الطبيعي المسال قوة في الآونة الأخيرة، ولكن هناك مخاوف من أن البنية التحتية لوقود الغاز الطبيعي المسال والإمدادات لا تواكب الوتيرة. ومع بدء تشغيل المزيد من السفن القادرة على العمل بالغاز الطبيعي المسال، هناك قلق متزايد في السوق من أن سعة إمداد سفن الغاز الطبيعي المسال، في مسارها الحالي، لن تكون كافية لتلبية الطلب النظري على الوقود البحري للغاز الطبيعي المسال.

وقال كريستيان وولد، المستشار الرئيسي في جمعية التصنيف البحري دي ان في مارتن: «إن أزمة العرض لتزويد السفن بالغاز الطبيعي المسال تقترب. ولم تواكب طلبات سفن الوقود طلبات السفن التي تعمل بالغاز الطبيعي المسال». وأضاف وولد أن هذا ليس سببًا للقلق على المدى الطويل، بل هو تغيير في الديناميكيات في الأفق ويمكن أن يبدأ السوق في الشعور به في وقت ما في عام 2025.

ونما الأسطول العالي الذي يعمل بالغاز الطبيعي المسال بنسبة 181 ٪ منذ عام 2020. ويوجد حاليًا 520 سفينة تعمل بالغاز الطبيعي المسال، ارتفاعًا من 471 في عام 2023 و354 في عام 2022. واعتبارًا من عام 2024، هناك 195 سفينة تحت الطلب. ومن المقرر أن يرتفع هذا إلى 348 لعام 2025، و514 تحت الطلب لعام 2028، وفقًا لأرقام دي ان في.

في فبراير، بلغ عدد السفن التي تعمل بالغاز الطبيعي المسال في دفتر الطلبات لعام 2024، ما مقداره 219 سفينة، ويبلغ هذا العدد الآن 195 سفينة، مما يشير إلى حقيقة أن هذه السفن بدأت الآن في دخول السوق.

وأوضح وولد أن طلبيات السفن التي تعمل بالغاز الطبيعي المسال انخفضت لشهر مارس، ولكن تم تقديم طلب للسفن الجديدة التي تم تسليمها لشهر مارس. وشمل ذلك سفينة واحدة فقط للغاز الطبيعي المسال، بانخفاض عن 17 سفينة تعمل بالغاز الطبيعي المسال تم طلبها في فبراير و10 في يناير.

ومع ذلك، على الرغم من تباطؤ الطلبيات في الشهر، قال وولد إن عمليات التسليم الجديدة استمرت بوتيرة عالية حيث تم تسليم 11 سفينة تعمل بالغاز الطبيعي المسال وسفينتين تعملان بوقود الميثانول في الشهر الماضي.

وهناك 73 سفينة لتزويد السفن بالغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم، وفقًا لبيانات من مجموعة تحالف الصناعة للغاز المسال عبر البحار. ومن بين هذه الشركات، يوجد 45 منها في أوروبا و19 في آسيا. وقال أحد المتداولين في المحيط الأطلسي إنه على الرغم من أن مراجحة شمال غرب أوروبا في وضع أفضل من أجزاء أخرى من العالم، إلا أن الصناعة قد تبدأ في الشعور بنقص العرض على أساس عالمي.

وقال التاجر «إنها حالة البنية التحتية التي تحتاج إلى اللحاق بسجل الطلبيات. ولن يكون لدينا ما يكفي من سفن الوقود في جميع أنحاء العالم، وهناك اختلافات إقليمية ولكن على أساس عالمي لن يكون هناك ما يكفي». وقال تاجر ثانٍ في المحيط الأطلسي: «هناك مخاوف بشأن ضيق الصنادل المتوقع أن يبدأ في عام 2025، خاصة عندما تؤدي بعض اللوائح إلى زيادة الطلب على وقود الغاز الطبيعي المسال.

وقضت المنظمة البحرية الدولية بأن البحر الأبيض المتوسط سيصبح منطقة للتحكم في الانبعاثات اعتبارًا من 1 مايو 2025. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض محتوى الكبريت المسموح به في الوقود البحري في المنطقة من الحد الحالي البالغ 0.5 ٪ إلى 0.1 ٪. وأفادت مصادر في السوق بأنها تتوقع زيادة في الطلب على وقود الغاز الطبيعي المسال في المنطقة نتيجة لهذا التغيير.

وعلى جانب الطلب، ذكر محللو ستاندرد آند بي جلوبال، أن إجمالي الطلب على الوقود لعام 2022 يبلغ حوالي 320 مليون طن متري مقارنة بـ 328 مليون طن متري في عام 2030. ومع ذلك، وبينما تتطلع صناعة الشحن إلى إزالة الكربون وتلبية لوائح الانبعاثات الأكثر صرامة، فإن الطلب على قود الغاز الطبيعي المسال من المتوقع ان يرتفع.

وكشف التقرير أنه في عام 2021، شكل الغاز الطبيعي المسال 0.04 % من وقود السفن المستهلك. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 7.8 % بحلول عام 2030 و12 % بحلول عام 2050. وقد تم دعم الطلب على وقود الغاز الطبيعي المسال في الآونة الأخيرة من خلال القدرة التنافسية المتزايدة لأسعار الوقود.

وقامت شركة بلاتس، وهي جزء من ستاندرد آند بي جلوبال، بتقييم سعر وقود الغاز الطبيعي المسال في روتردام وبرشلونة بمبلغ 10.638 دولارًا أمريكيًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية و10.799 دولارًا أمريكيًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، على التوالي اعتبارًا من 9 أبريل. وتم تقييم وقود الغاز الطبيعي المسال في سنغافورة بمبلغ 12.826 دولارًا أمريكيًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

وعند مقارنة الغاز الطبيعي المسال بالوقود التقليدي على أساس السعرات الحرارية، في 2 أبريل، وصل خصم وقود الغاز الطبيعي المسال إلى زيت الوقود مرتفع الكبريت في روتردام إلى 1.702 دولارًا أمريكيًا لكل جيجاجول، وهو أكبر خصم منذ 18 سبتمبر 2023 عندما بلغ 1.896 دولارًا أمريكيًا لكل جيجاجول.

وفي 5 أبريل، بلغ خصم وقود الغاز الطبيعي المسال مقابل زيت الوقود منخفض الكبريت في روتردام 2.082 دولارًا أمريكيًا لكل جيجاجول، وهو أعلى مستوى سجلته شركة بلاتس منذ بدء التقييمات في 27 سبتمبر 2021.

وللتغلب على مشكلات الاختناق المستقبلية، قال المتداول الأول إن اللاعبين في السوق بحاجة إلى الاستثمار في القدرات الجديدة. ومن شأن المزيد من عقود تزويد السفن بالغاز الطبيعي المسال طويلة الأجل أن تساعد الصناعة على أن تكون أكثر ثقة في القيام بذلك. وقال أحد التجار: «نحتاج إلى رؤية شراكات بين موردي جزيئات الغاز الطبيعي المسال وعلى جانب الطلب أصحاب السفن».

في وقت يتجه الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال للنمو في عام 2024 مع عودة الصين، أكبر مشتري، إلى السوق وارتفاع الاستهلاك في أوروبا. وقال توماس موريس، نائب الرئيس الأول للاستكشاف والإنتاج في آسيا والمحيط الهادئ لشركة الطاقة الفرنسية الكبرى، توتال إنرجيز، في مؤتمر صناعي: «واصل الغاز الطبيعي المسال نموه، مع عودة الصين إلى السوق ولكن ليس بعد عند مستوى 2021».

وقال انها سوق جديدة وكبيرة، وسيستمر هذا الطلب في النمو. وفي الوقت نفسه، لن يتم تشغيل القدرات الجديدة في هذا المدى القصير للغاية، لذلك سيستمر في الضغط قليلاً على الأسعار والتقلبات. وقال محللون إن قطر قد تضغط على إمدادات منافسة من الغاز الطبيعي المسال، بما في ذلك من الولايات المتحدة، أكبر مصدر حاليا، وقد ينتهي بها الأمر بالسيطرة على 25 % من إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية بحلول عام 2030 بعد أن أعلنت عن مشروع توسع كبير جديد قبل أيام.

وقالت شركة قطر للطاقة، وهي الشركة الحكومية لواحدة من أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم، إنها ستضيف مشروعًا كبيرًا آخر لتوسيع الغاز الطبيعي المسال إلى مشروعيها الجاري تنفيذهما، بهدف رفع إجمالي طاقتها التصديرية للغاز الطبيعي المسال بنسبة 85 ٪ عن المستويات الحالية بحلول عام 2030.

ويقول محللون إنه مع الكميات الكبيرة والإمدادات المنخفضة التكلفة من قطر، يمكن للمنتج الخليجي أن يحصل على حصة سوقية من المصدرين الرئيسيين الآخرين للغاز الطبيعي المسال، الولايات المتحدة وأستراليا. وقال إيرا جوزيف الباحث المشارك بمركز سياسة الطاقة العالمية بجامعة كولومبيا، «لقد أدرك القطريون أنهم يجب أن يكونوا قادرين على

تقديم أسعار أكثر تنافسية إلى حد كبير، ولديهم الاحتياطيات، وتكاليف أقل لبناء القدرات الإضافية، والعلاقة مع الشركات الهندسية والعملاء الحاليين، فلماذا نتوقف هنا؟ وتعد الولايات المتحدة الآن أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، ومن المتوقع أن تشهد نموًا في القدرة التصديرية في السنوات الأربع المقبلة.

ومع ذلك، فإن عدم اليقين يؤثر على توقعات الإمدادات الأمريكية اعتبارًا من أواخر عام 2020 فصاعدًا مع التوقف الحالي عن الموافقات الجديدة على تصاريح الغاز الطبيعي المسال التي أعلنتها إدارة بايدن الشهر الماضي.

وتأثرت أسعار الغاز الطبيعي بمجموعة من العوامل، أولاً، هذا الشتاء في طريقه لأن يكون الأكثر دفئاً على الإطلاق، مما يعني أن الطلب خلال هذه الفترة الحاسمة قد تضرر بشدة. وأظهرت البيانات الصادرة في وقت سابق من هذا الشهر عن خدمة المناخ التابعة للاتحاد الأوروبي أن ظاهرة الاحتباس الحراري تجاوزت 1.5 درجة مئوية على مدار عام كامل للمرة الأولى على الإطلاق.

وتتوقع شركة بريتش بتروليوم، أن يحصل حقل كاليبسو للغاز الطبيعي في المياه العميقة قبالة ترينيداد وتوباغو، والذي تشترك فيه مع وود سايد للطاقة، على الضوء الأخضر عند اتخاذ قرار الاستثمار النهائي في وقت مبكر من نهاية العام المقبل.

بالإضافة إلى ذلك، تم إنفاق إجمالي 16.6 مليار دولار على صفقات الغاز في عامين، إذ تم إنفاق 6 مليارات دولار إجماليًا على الصفقات التي تركز على الغاز الطبيعي في العام الماضي، إضافة إلى صفقات بقيمة 10.6 مليار دولار في عام 2022، حيث تتطلع الشركات إلى توسيع عملياتها لتلبية الطلب على الغاز الطبيعي كوقود لتحويل الطاقة.

ومن المرجح أن تخرج مخزونات الغاز الطبيعي من فصل الشتاء عند مستوى مرتفع يبلغ 2.2 تريليون قدم مكعب في نهاية مارس. ويجب أن تظل الأسعار منخفضة لإبطاء نمو الإنتاج خلال الأشهر المقبلة. ومع قيام بعض المنتجين بتحوط إنتاجهم عند مستويات أعلى، هناك خطر أن يستغرق الأمر وقتًا أطول لرؤية تباطؤ في نمو الإنتاج وانتعاش الأسعار.

وتوقع منتدى الدول المصدرة للغاز تشدد أسواق الغاز الطبيعي المسال العالمية حتى عام 2026 مع ارتفاع الطلب بنسبة 1.5 % هذا العام وبنسبة تصل إلى 22 % حتى عام 2050. وأعلنت شركة كيندر مورغان أيضًا توقعات صعودية للطلب على الغاز الطبيعي حيث أشارت شركة البنية التحتية للطاقة الأمريكية العملاقة إلى ارتفاع الطلب من مرافق تصدير الغاز الطبيعي المسال وزيادة الصادرات إلى المكسيك.

وكانت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن اتخذت موقفاً حاسماً بإعلانها تجميد تصاريح تصدير الغاز الطبيعي المسال لمدة

15 شهراً، مستهدفاً على وجه التحديد الدول غير الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة. ويتم وضع هذه الخطوة الإستراتيجية كتقييم شامل للتأثيرات التي قد تحدثها صادرات الغاز الطبيعي المسال على جبهات مختلفة، بما في ذلك تكاليف الطاقة، وأمن الطاقة في الولايات المتحدة، والقلق الشامل بشأن تغير المناخ. ومن غير المستغرب أن يثير هذا القرار ردود فعل محلية ودولية، وفتح المناقشات حول آثاره.

وظهرت المخاوف في الهند، ثالث أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة. ومن المحتمل أن يؤثر تجميد صادرات الغاز الطبيعي المسال على واردات الهند من الغاز الطبيعي المسال، خاصة إذا امتدت المدة إلى ما بعد شهرين. وإن الزيادة الكبيرة التي حققتها الهند في واردات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة بعد كوفيد19- تجعلها عرضة للاضطرابات في سلسلة التوريد.

هجمات إيران تزيد أزمة الشحن البحري العالمي تعقيدا وأسعار النفط مرشحة للاشتعال

أسامة سليمان من فينا الاقتصادية

حذرت مؤسسة مورجان ستانلي من الوضع السيئ بالفعل في البحر الأحمر وخليج عدن الذي أصبح أسوأ بعد الهجوم الإيراني على إسرائيل، وقد يعرض واردات حاويات الشحن البحري وصادرات النفط في الشرق الأوسط للخطر.

وتصاعدت حدة المخاطر والتوترات في الشرق الأوسط عقب الهجوم بالصواريخ والطائرات الذي نفذته إيران على إسرائيل مساء الأحد، وذلك في منطقة حيوية لخريطة الطاقة العالمية، حيث تبلغ حصة منتجي الشرق الأوسط 40 % من صادرات النفط العالمية.

واعتبر مختصون ومحللون نفطيون الهجوم الإيراني يمثل تصعيدا كبيرا للتوترات في الشرق الأوسط الغني بالنفط والغاز، وذلك بعد أن احتجزت إيران في وقت سابق سفينة شحن مرتبطة بإسرائيل بالقرب من مضيق هرمز.

ونقل المختصون عن شركة Commodity Insights تأكيدها أن الهجوم الإيراني المباشر على إسرائيل أمر مقلق للغاية، خاصة بالنسبة إلى سوق النفط، مشيرين إلى أن الحرب لا تتعلق بالنفط لكن تدفقات النفط يمكن أن تتأثر بطريقة رئيسة، لكن من السابق لأوانه الجزم بذلك».

وأشار المختصون إلى أن أزمة الشحن البحري في الشرق الأوسط زادت تعقيدا بشكل كبير بالفعل، حيث كان الوضع ملتهبا قبل الهجوم الإيراني بسبب الحرب بين إسرائيل وحماس، حيث استهدفت ميليشيا الحوثي السفن داخل وحول مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن، ما أجبر عديدا من شركات الشحن على اختيار طرق أكثر تكلفة، كما أن الرحلات أصبحت تستغرق وقتا طويلا حول رأس الرجاء الصالح في إفريقيا.

في هذا الإطار، قال روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش إيه» لخدمات الطاقة لـ«الاقتصادية»: «إن وتيرة واسعة من المكاسب قد تكون السمة الأبرز في الأسبوع الجديد»، مشيرا الى أن أسعار النفط الخام كانت قد ارتفعت في ختام الأسبوع الماضي وسط تحذيرات من الرئيس الأمريكي جو بايدن من توقع هجوم من جانب طهران على إسرائيل «عاجلا وليس آجلا».

من جانبه، قال دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية لـ«الاقتصادية»: «إن وتيرة المكاسب ستستمر حتى تتضح أبعاد الصراع ومدى إمكانية استمرار الهجمات، لكن كثيرا من المؤشرات توضح أنها عملية محدودة وقصيرة المدى بحسب مواقف رسمية إيرانية»، موضحا أنه يمكن أن يؤدي الصراع العسكري بين إيران وإسرائيل - في حالة طول أمده - إلى توريط منتجي النفط والغاز الرئيسين الآخرين، لافتا إلى ضرورة حماية مصافي وخطوط الأنابيب والموانئ المستهدفة من قبل ميليشيا الحوثي.

من جانبه، قال بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة لـ«الاقتصادية»: «إن غياب الاستقرار عن الشرق الأوسط الذي يمثل نحو 40 % من صادرات النفط العالمية هو أمر خطير، خاصة بعد تهديد إيران أيضا بإغلاق مضيق هرمز الذي يمر عبره نحو 20 مليون برميل يوميا من النفط الخام والمكثفات والوقود المكرر المنقول بحرا، إلى جانب ما يقرب من 11 مليار قدم مكعب يوميا من الغاز الطبيعي المسال».

زيادة المعروض تجبر بولندا على الحد من إنتاج مزارع الرياح والطاقة الشمسية الاقتصادية

أمرت بولندا بتخفيضات قياسية لتوليد الطاقة المتجددة اليوم بسبب زيادة إمدادات الكهرباء، مما يسلط الضوء على التحديات المتزايدة التي تواجهها شبكة البلاد من الاستخدام الأوسع للطاقة الخضراء.

وأدى الطقس المشمس والرياح إلى زيادة الإنتاج من الألواح الشمسية وتوربينات الرياح وسط انخفاض الطلب في عطلة نهاية الأسبوع، مما أدى إلى الحاجة إلى موازنة نظام الطاقة في البلاد، حسبما ذكرت شركة «بولسكي شيتشي إلكتروإنرجاتشنه» المشغلة للشبكة الحكومية.

ودفع ذلك الشركة مرة أخرى إلى استخدام قواعد خاصة تتعلق بتهديدات أمن الطاقة.

وتكافح بولندا، التي تعتمد تاريخيا على الطاقة التي تعمل بالفحم، مع التحول إلى مصادر متجددة متقطعة، مع رفض التوصيلات للمشاريع الجديدة في كثير من الأحيان بسبب قيود الشبكة.

وقد أدى الازدهار في الألواح الشمسية المنزلية والتجارية إلى زيادة قدرة المنشآت الكهروضوئية إلى ما يقرب من 18 جيجاوات، في حين أن مزارع الرياح تنتج 10.1 جيجاوات.

ولبت المصادر المتجددة اليوم أكثر من نصف الطلب بـ 17.7 جيجاوات.

وعلى الرغم من زيادة العرض، تحتاج بعض محطات الفحم إلى الاستمرار في العمل لتوفير الكهرباء أثناء الليل. ويسمح لمطوري الطاقة المتجددة ببعض التعويض من الشبكة عن التوقف القسري في الإنتاج.

النفط يتهيأ لتخطي 100 دولار للبرميل

عكاظ

تكهن مراقبون لسوق النفط، أمس (الأحد)، أن تقفز أسعار النفط إلى 100 دولار للبرميل، وسط توترات المنطقة، وجراء تمديد خفض إنتاج مجموعة أوبك بلس. وقال محللون في لندن، إن سعر البرميل سيتجاوز 100 دولار للمرة الأولى منذ صيف 2022. وتوقع أحدهم أن يتخطى خام برنت القياسي 100 دولار بحلول مايو أو يونيو 2024. وكان خام برنت ارتفع سعره بنحو 20% منذ بدء 2024، متجاوزاً 91 دولاراً للبرميل. وكانت الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، أعلنت في مارس الماضي أنها قررت تمديد خفض إنتاجها بنحو 2.2 مليون برميل يومياً لمدة ثلاثة أشهر أخرى. وذكر مراقبون، أن ارتفاع أسعار النفط إلى 100 دولار للبرميل سيكون مؤقتاً في الغالب، إلا إذا قررت السعودية وروسيا تمديد خفض إنتاجهما لفترة أطول. ويذكر أن بنك غولدمان ساكس كان قد حذر الأسبوع الماضي من أن استمرار خفض إنتاج أوبك قد يقفز بأسعار خام برنت القياسي إلى أكثر من 100 دولار للبرميل، وقد يستمر ذلك بعض الوقت. وحذر متعاملون في لندن، أمس (الأحد)، من أن سعر خام برنت قد يرتفع إلى 100 دولار خلال أيام، إذا استمر تفاقم التوتر والمواجهات بين إسرائيل وإيران، ما قد يؤدي إلى الإخلال بالإمدادات النفطية في المنطقة. وذكر اقتصادي كبير في بنك إتش إس بي سي، أن أية زيادة في سعر النفط بحدود 10% من شأنها أن ترفع معدل التضخم في بريطانيا بما يراوح بين 0.1% و0.2%.

السعودية تاسع العالم بإنتاج الغاز الطبيعي

المدينة

احتلت السعودية المركز التاسع عالميًّا في إنتاج الغاز الطبيعي، بعد زيادة في إنتاجها بأكثر من 10% في السنوات الخمس الماضية؛ ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 105 مليارات متر مكعب من وقود الطاقة. وتشير تقارير Mordor Intelligence إلى أنَّ هذا النمو في الإنتاج يرجع في جزء كبير منه إلى زيادة تطوير آبار الغاز الطبيعي المستقلة، ومنح شركة أرامكو عقودًا لشركات الطاقة لتطوير حقل الجافورة، الواقع بالقرب من الخليج العربي. وحاليًّا لا تصدر السعودية إنتاجها من الغاز الطبيعي. ومع ذلك، تخطط الحكومة لبدء تصدير الغاز الطبيعي بحلول عام 2030. ووفقًا لتقييم الأثر البيئي، تعمل السعودية على استبدال النفط الخام وزيت الوقود والمولدات الكهربائية التي تعمل بالديزل بالغاز الطبيعي وتوليد الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.

وتُعدُّ الولايات المتحدة أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، حيث تمثل ما يقرب من ربع إنتاج الغاز الطبيعي العالمي. وزاد إنتاجها بأكثر من 350 مليار متر مكعب في العقد الماضي بسبب ارتفاع تكلفة الفحم، والتقدم في تكنولوجيا الاستخراج مثل الحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي. وتمتلك روسيا أيضًا أكبر احتياطي معروف للغاز الطبيعي على هذا الكوكب. وبحسب ما ورد تمتلك مجموعة الطاقة المملوكة للدولة غازبروم حصة 16.3% من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية. وتُعدُّ إيران ثالث أكبر دولة منتجة للغاز الطبيعي، وتمثل حوالى 6% من الإنتاج العالمي.

وفي السنوات الأخيرة، حفزت الحكومة الصينية التحول من الفحم إلى الغاز الطبيعي للحد من تلوث الهواء، وتحقيق أهداف الانبعاثات

وتضاعف إنتاجها من الغاز الطبيعي تقريبًا في العقد الماضي، لكن الصين لا تزال تعتمد على الواردات لتلبية نحو نصف احتياجاتها. وتُعدُّ أستراليا وتركمانستان والولايات المتحدة وماليزيا وروسيا وقطر من أكبر مقدِّمي هذه الخدمات.

إنتاج الغاز بالسعودية

التوجه للتصدير في 2030

زيادة مستهدفة بالإنتاج 60%

زيادة 10% في السنوات الخمس الماضية

زيادة تطوير آبار الغاز الطبيعي المستقلة

تطوير حقل الجافورة

استبدال بالنفط الخام وزيت الوقود الغاز الطبيعي

لهذه الأسباب التصعيد يدفع النفط نحو 100 دولار

غالب درويش

اندبندنت

ملخص
إلى جانب التوترات الجيوسياسية المتصاعدة هناك عوامل أخرى تضغط على أسعار النفط من بينها مسار الفائدة الأميركية

أجمع محللون نفطيون على ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال الأيام القليلة المقبلة مدعومة بتصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، بعد تنفيذ هجوم إيراني مباشر على إسرائيل للمرة الأولى، في تطور من شأنه أن يهدد باضطرابات كبيرة في المنطقة التي تمثل ثلث إنتاج الخام في العالم، وفي سوق شكلتها قيود العرض المتواصلة والطلب العالمي الأقوى من المتوقع.

وارتفعت أسعار النفط بنسبة واحد في المئة في نهاية تعاملات الجمعة الماضي مع تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، إذ زاد خام برنت القياسي، تسليم يونيو (حزيران) المقبل، بنسبة 0.8 في المئة، ليصل إلى 90.45 دولار للبرميل لتقلص بذلك مكاسبها بعد أن تجاوزت 92 دولاراً للبرميل، وهو مستوى وصل إليه خلال الأيام الأولى للحرب على غزة، لكن أسعار الخام منيت بخسارة أسبوعية بنسبة 0.7 في المئة بفعل توقعات سلبية من وكالة الطاقة الدولية لنمو الطلب العالمي على الخام، ومخاوف في شأن تباطؤ تخفيضات أسعار الفائدة الأميركية، وعلى رغم ذلك، لا يزال خام برنت قرب أعلى مستوياتها في ستة أشهر.

في الوقت نفسه، ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي، تسليم مايو (أيار) المقبل بنسبة 0.75 في المئة ليصل إلى 85.66 دولار للبرميل، بينما سجل خسائر أسبوعية بنسبة 1.4 في المئة، ولا يزال خاما «برنت» وغرب تكساس الوسيط على ارتفاع بنحو 17 و19 في المئة على التوالي، ويرجع ذلك جزئياً إلى تخفيضات إمدادات «أوبك+».

وحافظت «أوبك» على توقعاتها القوية لنمو الطلب العالمي على النفط في عام 2024، في تقرير شهري أصدرته نهاية الأسبوع الماضي، وكان كبار المتداولين وبنوك «وول ستريت» أكثر ميلاً نحو توقع صعود الأسعار.

قبل استهداف القنصلية الإيرانية لدى دمشق، كانت أسعار النفط تدور في نطاق سعري في حدود 85.15 دولار للبرميل بالنسبة للعقود الآجلة لخام غرب تكساس الأميركي الوسيط تسليم مايو المقبل، و88.94 دولار للبرميل لخام «برنت».

وإلى جانب التوترات الجيوسياسية الحالية المتصاعدة، وكان آخرها في الشرق الأوسط، بما في ذلك الهجمات على البنية التحتية للطاقة الروسية من قبل أوكرانيا، فإن هناك عوامل أخرى تضغط على أسعار النفط، من بينها المؤشرات المتباينة بالنسبة لمسار الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية، علاوة على التقديرات المرتبطة بالطلب على النفط، وكذلك الطلب في الصين مما يصعد بالأسعار نحو 100 دولار.

أدت كل تلك العوامل مجتمعة إلى تحفيز النشاط الصعودي في سوق خيارات النفط، وفي الأيام الأخيرة، كان هناك ارتفاع في خيارات الشراء، أي التي تربح عندما ترتفع الأسعار، مع صعود التقلبات الضمنية إلى أعلى مستوى خلال شهرين، ولا تزال خيارات الشراء على خام «برنت» تتداول بسعر مقابل أعلى من خيارات البيع المقابلة.

انعكاسات الرد الإيراني على إسرائيل

من جهته أفاد المتخصص في الشؤون النفطية كامل الحرمي بأن أسواق النفط تترقب بدء التعاملات الجديدة المبكرة غداً لترجمة انعكاسات الرد الإيراني على إسرائيل، وتأثيره في الأسواق بصورة عملية، مشيراً إلى المواجهة المباشرة بين تل أبيب وطهران للمرة الأولى تعني تصعيداً كبيراً للصراع في الشرق الأوسط، وستؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار الخام.

وأضاف الحرمي، «هذا الارتفاع سيكون مرتبطاً بحجم التصعيد بين إيران وإسرائيل، ولكنه في الوقت نفسه مرتبط برد فعل واشنطن، وفي رأيي سيكبح هذا التصعيد لأن الخاسر الأول الولايات المتحدة والدول المستوردة للنفط، والتي ستعمل على الحد من زيادة أسعار النفط إلى مستويات قياسية».

وأشار الحرمي إلى أنه في حال حدوث رد أو تصعيد إسرائيلي واتساع رقعة الحرب الدائرة في الشرق الأوسط، وتدخل أميركي أوسع فقد تجتاز الأسعار حاجز الـ100 دولار للبرميل.

تأثير مباشر في أسعار الخام

بدوره، قال الرئيس التنفيذي لمركز «كوروم» للدراسات الاستراتيجية طارق الرفاعي إن الضربات الإيرانية الأخيرة على تل أبيب تشكل أكبر تصعيد جيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط منذ الحرب الأميركية على العراق في عام 2003، ومن شأنه أن يكون له تأثير مباشر في أسعار النفط، وبالنظر إلى مدى تصاعد الأحداث خلال الفترة المقبلة من المتوقع ارتفاع سعر برميل النفط فوق الـ100 دولار في الوقت القريب.

وأضاف الرفاعي، «بالنظر إلى مدى تصاعد الأحداث خلال الفترة المقبلة بما في رد أو تصعيد إسرائيلي واتساع رقعة الحرب الدائرة في الشرق الأوسط وتدخل أميركي أوسع فقد تجتاز الأسعار حاجز الـ100 دولار في الوقت القريب».

أوضاع جيوسياسية ملتهبة

الباحث والمحلل الاقتصادي علي الحازمي أشار إلى أن منطقة الشرق الأوسط تمر بأوضاع جيوسياسية ملتهبة وستكون أسعار النفط وتأثرها تباعاً لما سيحدث. وأوضح أن المشاركة الإيرانية المباشرة تزيد من احتمالات اضطرابات الإمدادات في المنطقة، مضيفاً أن أسعار النفط ستحدد اتجاهها في الساعات المقبلة، لا سيما مع قيام إسرائيل بالرد على الهجوم الإيراني الأخير، والذي سيؤثر إيجاباً في أسعار الخام.

ولفت الحازمي أنه في حال قيام إيران - وهي ثالث أكبر منتج في منظمة البلدان المصدرة للبترول - بإغلاق مضيق هرمز الذي يعبر من خلاله 20 في المئة من استهلاك النفط العالمي قد تقفز الأسعار فوق 100 دولار للبرميل.

وتابع الحازمي، «إذا وضعنا التوترات الجيوسياسية الحالية جنباً، ستكون مستويات 88 إلى 90 دولاراً للبرميل هي أسعار النفط المتوقعة، لا سيما مع التوقعات بزيادة الطلب العالمي تزامناً مع دخول فترة الصيف وخلافه».

تأثير كبير

وقال محلل الأسواق العالمية أحمد حسن كرم إن ارتفاع وتيرة التوترات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، بخاصة بين إيران وإسرائيل، رفع أسعار النفط بصورة كبيرة حتى وصلت إلى الأسعار الحالية.

وأضاف كرم، «ما زالت التوترات والاحتقان السياسي موجودين بين الطرفين على رغم توقفها المزعوم، فمنطقة الشرق الأوسط منطقة حساسة للإنتاج النفطي وتأثيرها في أسعار النفط دائماً ما يكون كبيراً، إذ إن غالب دولها منتجة للنفط كالسعودية والكويت والعراق والدول الخليجية الأخرى». وأشار إلى أن أي توترات بهذه المنطقة دائماً ما ترفع أسعار النفط بالصورة الكبيرة، مضيفاً «على أي حال مع استمرار التوترات السياسية بين البلدين ورفع الوتيرة العسكرية بينهما سيكون لها تأثير تصاعدي للأسعار، بينما ما نراه الآن بأن حدة التوترات قد قلت قليلاً، وعليه قد نرى استقرار أسعار النفط على ما هي عليه الآن إلى أن تصل إلى معدلاتها السابقة عند الـ85 دولاراً».

أستراليا تدرس إجراء تعديلات ضريبية لتحفيز الإنتاج الأخضر

اقتصاد الشرق

قال وزير الخزانة الأسترالي جيم تشالمرز، إن بلاده قد تنظر في تعديل نظامها الضريبي لتحفيز قطاعات الصناعة الخضراء.

صرح تشالمرز خلال حديث أدلى به لبرنامج تلفزيوني على شبكة (ABC) اليوم الأحد: «نحن على استعداد للنظر في النظام الضريبي كواحد من ضمن مجموعة من الأدوات التي قد تكون مفيدة ونحن نواصل سعينا لتعزيز مستقبل صنع في أستراليا، ولنكون جزءاً لا غنى عنه في اقتصاد الحياد الصفري العالمي». مضيفاً أن النظام الضريبي سيلعب دوراً، والاستثمار سيلعب دوراً أيضاً في تحفيز الاستثمار الخاص في أستراليا.

ستكون هذه السياسة أحد ركائز ميزانية الشهر المقبل، بالإضافة إلى كونها سمة رئيسية لجدول أعمال حكومة ألبانيز في ولايتها الثانية، قبل الانتخابات المقررة بحلول منتصف عام 2025. ويهدف البرنامج إلى نقل أستراليا لتكون على رأس سلسلة التوريد الخضراء للاستفادة بشكل أكبر من مواردها الهائلة من الطاقة المتجددة.

قال تشالمرز إن الحكومة تريد أيضاً تسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي الذي يصب في مصالح البلاد الاقتصادية والأمنية، مرجحاً أن يتم الإعلان عن تغييرات مراجعة المجلس للاستثمار الأجنبي قبل ميزانية مايو.

وتُعد هذه الخطوة تراجعاً عن سياسة الحكومة الأسترالية التي استمرت لعقود والتي تمثلت في انسحابها من الجهود الرامية إلى تشكيل القطاع الخاص، وذلك عبر إلغاء التعريفات الجمركية والإعانات، وتوقيع اتفاقيات تجارية والتي كانت جزءاً من جهود عالية لدفع الدول للتركيز على ما تتميز به.

هل ترتفع أسعار النفط إلى 100 دولار بعد الهجوم الإيراني؟.. 9 خبراء يتحدثون

دينا قدري
الطاقة

سجلت أسعار النفط ارتفاعًا متواصلًا منذ بداية شهر أبريل/نيسان 2024، مدفوعة بتصاعد التوترات في الشرق الأوسط، مع زيادة مخاطر تعطل الإمدادات النفطية.

واقترب خام برنت من 91 دولارًا للبرميل لأول مرة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023؛ إذ ارتفعت الأسعار إلى 90.65 دولارًا في 4 أبريل/نيسان 2024.

وسرعان ما شهدت منطقة الشرق الأوسط تصعيدًا جديدًا، مع شن إيران هجومًا بطائرات دون طيار على إسرائيل، مساء يوم السبت (13 أبريل/نيسان 2024)، ردًا على هجوم سابق شنته إسرائيل على القنصلية الإيرانية في سوريا مطلع الشهر الجاري.

وفي هذا السياق، استطلعت منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن) توقعات نخبة من كبار الخبراء حول تداعيات الهجوم الإيراني الأخير على أسعار النفط.

ارتفاع متوقع لأسعار النفط

أشار المستشار والخبير بمجال الطاقة في سلطنة عمان، مدير عام التسويق بوزارة الطاقة والمعادن العمانية -سابقًا- علي بن عبدالله الريامي، إلى أن علاوة المخاطر موجودة منذ اندلاع الحرب في قطاع غزة وهجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، فضلًا عن الضربات الأوكرانية على مصافي النفط في روسيا، وكلها عوامل أثرت في أسعار النفط.

وأكد الريامي -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة- أنه مع وجود المزيد من التوترات السياسية والجيوسياسية في المنطقة، سيؤدي ذلك إلى عدم استقرار أسعار الخام، مع توقعات بارتفاعها مع افتتاح الأسواق يوم الإثنين.

وقال الريامي، إنه لا يستبعد أن ترتفع الأسعار في حدود 4-5 دولارات خلال الـ3 أيام المقبلة، استنادًا إلى رد فعل إسرائيل على الهجوم الإيراني، ما قد يرفع الأسعار إلى 100 دولار أو أكثر، إذا تطور الأمر إلى حرب إقليمية بين الجانبين.

ومن جانبه، شدد كبير مستشاري السياسة الخارجية والجغرافيا السياسية للطاقة أومود شوكري، على أن الهجمات المتبادلة بين إسرائيل وإيران أثرت بشكل كبير في أسواق الطاقة العالمية.

وأضاف أن تصاعد الصراع يثير مخاوف بشأن المزيد من الزيادات في الأسعار، خاصةً إذا استمرت إيران في أعمالها العدوانية؛ وقد يؤدي انقطاع شحنات النفط والغاز عبر نقاط المرور الحيوية مثل مضيق هرمز إلى تفاقم تقلبات الأسعار.

وقال شوكري -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة- إنه يُنظر إلى مشاركة إيران في الصراع على أنها المحرك الرئيس للتأثيرات الأوسع في أسواق الطاقة.

وتابع: «يتوقع المحللون -أيضًا- أن الأسواق المالية الأوسع تستعد لاحتمال نشوب صراع مكثف بين إسرائيل وإيران، ما قد يزيد من الضغط التصاعدي على أسعار النفط».

وأضاف: «لذلك، من المحتمل جدًا أن تستمر أسعار النفط في الارتفاع إلى 100 دولار للبرميل أو أكثر، إذا تصاعد الصراع بين إسرائيل وإيران».

تأثير محدود.. ولكن!

يرى مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أن تأثير الهجوم الإيراني الأخير في أسعار النفط يُعد محدودًا، وقصير المدة إن وجد.

وشدد الحجي على أن أغلب الارتفاع في أسعار النفط في الأسبوع الماضي يعود إلى توقع هذه الهجمات؛ ما يعني أن التأثير محسوب في الأسعار مسبقًا.

وقال الحجي: «لذلك، من المحتمل أن تنخفض أسعار النفط خلال هذا الأسبوع، ما لم تكن هناك تطورات أخرى».

وأوضحت رئيسة شركة «إس في بي إنرجي إنترناشيونال»، الدكتورة سارة فاخشوري، أن السوق ستحافظ على توازنها إذا توقفت الهجمات الانتقامية الأخيرة بين إيران وإسرائيل عند مستواها الحالي، أو امتنعت عن التصعيد في المنطقة، دون التسبب في أضرار لمنشآت إنتاج وتصدير النفط.

وقالت فاخشوري -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة- إن أساسيات السوق تبدو مستقرة في الوقت الحالي، مع مراقبة تحالف أوبك+ عن كثب للطلب المتزايد المتوقع لموسم الصيف.

ومن جانبه، صرّح محلل أسواق النفط بالشرق الأوسط في منصة آرغوس ميديا المتخصصة في الطاقة، نادر إيتيّم، بأنه من المؤكد تقريبًا أن تشهد أسعار النفط شيئًا من الارتفاع عند افتتاح الأسواق يوم الإثنين، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى عدم اليقين بشأن ما سيأتي بعد ذلك في هذا الصراع المتنامي بين إسرائيل وإيران.

ولكنه أوضح أنه في نهاية المطاف، كما كان الحال حتى الآن مع التوترات في المنطقة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، طالما ظلت منشآت النفط وطرق التصدير سالمة إلى حد كبير، فإن الأساسيات ستظل في توازن، وبالتالي، لا ينبغي لنا أن نرى الكثير من التأثير في السعر.

وقال إيتيّم -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة-: «لن يكون الارتفاع إلى 100 دولار للبرميل واردًا، إلا في حالة حدوث تصعيد واضح واتساع الصراع في المنطقة، ما يعرض تدفقات النفط للخطر».

وتابع أن العلامات المباشرة تشير إلى أنه على الرغم من أن إسرائيل سترد بشكل شبه مؤكد، فإن التوجيه من حلفائها يُمكن أن يؤدي إلى تخفيف هذا الرد، إلى الحد الذي قد ينقذ المنطقة من اندلاع صراع كبير آخر.

كما قال: «إذا لم نتمكن من تحقيق ذلك، فإن أسعار النفط يجب أن تظل حول مستوياتها الحالية، في أواخر الـ80 دولارًا إلى أوائل الـ90 دولارًا».

كما أشار الخبير في شؤون الطاقة والشرق الأوسط سيريل وودرشوفن، إلى أن علاوة المخاطر الجيوسياسية ترتفع حاليًا إلى أقصى مستوياتها.

وأوضح أنه حتى الآن، لم تظهر التهديدات الشاملة لإمدادات النفط والغاز بعد، ولكن بالنظر إلى الصورة وردود الفعل المحتملة لإسرائيل في وقت قريب جدًا، قد تكون إيران قد ضربت زر التدمير الأحمر.

وقال -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة ومقرها واشنطن- إنه من المتوقع حدوث تهديدات للشحن عبر مضيق هرمز والبحر الأحمر وهجمات إقليمية محتملة.

وتابع: «لن ترتفع أسعار النفط حاليًا، إذ يبدو أن هناك هجومًا تكتيكيًا من جانب إيران، وليس سيناريو حرب حقيقية كاملة؛ والآن يتعين على الأسواق أن تتطلع إلى رد فعل إسرائيل».

ولكنه شدد على أن المواجهة واسعة النطاق ستؤدي إلى 100 دولار للبرميل أو أكثر؛ ويتراوح السعر المحتمل الإضافي بين 15 و20 دولارًا للبرميل، مع الأخذ في الحسبان أن التحرك في مضيق هرمز قد يدفعها للارتفاع أكثر.

ارتفاع مؤقت

أشار الخبير الإستراتيجي في مجال الطاقة شعيب بوطمين، إلى أنه رغم عدم تأثر الإمدادات في مضيق هرمز بعد، لكن المخاوف هي التي تدفع الأسعار إلى الارتفاع، نظرًا لحساسية المنطقة حيث يؤمن المضيق نحو 20% من الإمدادات العالمية للنفط.

وأوضح أن المشكلة المطروحة أن الصراع ما يزال يحتدم في الأراضي الفلسطينية وعواقبه على محيطه خاصةً بمضيق باب المندب، يُضاف إليه تزايد الصراع مع إيران حيث أن المنطقة لا تتحمل هذا الضغط.

ويرى بوطمين أن سعر النفط عند 100 دولار مرتبط مباشرة برد فعل إسرائيل ومدى الدعم الذي توجهه الدول الغربية لها، وأعتقد أن الإدارة الأميركية لها من التأثير في هذه القرارات.

وقال: «من وجهة نظري لا أرى هناك إرادة أميركية لرفع الأسعار إلى أكثر من 100 دولار، وهذا لا يخدم العالم ولا الدول المستهلكة عمومًا، لأن روسيا تستفيد من ارتفاع الأسعار كذلك وهو ما تريده أوروبا خاصة».

وتابع: «لا أرى إلحاح بوصول الأسعار إلى 100 دولار وأراه الآن في ذروته وقد يعود بالانخفاض دون الـ90 دولارًا، إن كانت هناك تهدئة بين حماس وإسرائيل وحتى إيران».

ومن جانبه، توقع محلل السلع في بنك يو بي إس السويسري، جيوفاني ستانوفو، أن أسعار النفط قد ترتفع عند افتتاح الأسواق، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي تضرب فيها إيران إسرائيل من أراضيها.

وشدد -في تصريحاته إلى منصة الطاقة- على أن المدة التي سيستمر فيها أي ارتفاع للأسعار ستعتمد أيضًا على الرد الإسرائيلي.

وأضاف: «يجب مراقبة الاجتماع الافتراضي لمجموعة السبع، مع التركيز على ما إذا كانوا يستهدفون صادرات النفط الخام الإيرانية أم لا».

ومن جانبها، ترى مؤسّسة مركز «فاندا إنسايتس»، المعني بأسواق الطاقة فاندانا هاري، أن الهجوم الإيراني من الممكن أن يضخ في البداية علاوة أخرى تتراوح بين 3 إلى 4 دولارات للبرميل من النفط الخام، ولكن بعد ذلك ستبدأ «لعبة الانتظار» مرة أخرى لمعرفة التداعيات.

وعلى الرغم من ضرورة وضع المخاوف من التصعيد المستمر في الحسبان، إلا أن الرهان أصبح الآن أعلى بكثير بالنسبة

للولايات المتحدة لتهدئة التوترات، بحسب تصريحات فاندانا إلى منصة الطاقة المتخصصة.

وأضافت: «سعر النفط الخام عند 100 دولار ما يزال ليس خياري الأساسي، ولكن حتى سعر النفط الخام عند 90 دولارًا يفرض ضغوطًا على أوبك+ لتخفيف الإمدادات».

لماذا انخفض إنتاج نيجيريا النفطي؟.. أول رد على تقرير أوبك

أسماء السعداوي

الطاقة

كشفت الحكومة الفيدرالية النقاب عن أسباب تراجع إنتاج نيجيريا النفطي خلال الربع الأول من العام الجاري (2024)، ما انعكس على عدم وفاء الدولة بحصتها في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) والبالغة 1.5 مليون برميل يوميًا.

وأظهرت البيانات التي حصلت عليها منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)، ثمة تضارب في البيانات بشأن أحجام إنتاج النفط خلال الأشهر الثلاثة الماضية؛ إذ قالت أوبك إن إنتاج نيجيريا انخفض في يناير/كانون الثاني إلى 1.41 مليون برميل يوميًا، ثم ارتفع في فبراير/شباط إلى 1.476 مليون برميل يوميًا، ليعاود الهبوط إلى 1.398 مليون برميل يوميًا في مارس/آذار.

لكن تقارير محلية ذكرت إن الإنتاج بلغ 1.427 مليون برميل في يناير/كانون الثاني و1.322 مليون برميل يوميًا في فبراير/شباط و1.231 مليون برميل يوميًا في مارس/آذار.

وأرجعت الحكومة هذا الانخفاض إلى مشكلات تعرقل عمل خط أنابيب ترانس نيجر، وأعمال الصيانة التي تجريها بعض شركات النفط العاملة بالبلاد.

بينما أكد مسؤول بارز، أن هناك خطوات جارية تستهدف عودة إنتاج نيجيريا النفطي إلى مستوياته السابقة، بل وزيادته إلى 1.7 مليون برميل يوميًا من النفط الخام والمكثفات.

خط أنابيب ترانس نيجر

تعاني نيجيريا منذ سنوات من تراجع إنتاج النفط رغم أنها صاحبة أكبر احتياطيات نفطية في أفريقيا، بسبب تخريب خطوط الأنابيب وسرقة النفط وانعدام الأمن، ما دفع شركات عالمية للهرب من الاستثمار في البلاد.

وردًا على المخاوف بشأن تراجع إنتاج نيجيريا النفطي خلال الربع الأول من العام الجاري، طمأن وزير الدولة للموارد النفطية هاينكن لوكبوبيري المواطنين.

وأرجع الوزير السبب إلى أعطال بخط أنابيب ترانس نيجر وأعمال الصيانة الجارية من قبل شركات النفط، قائلًا: إنه يجري اتخاذ إجراءات للتعامل مع الموقف ليس من أجل استعادة مستويات الإنتاج السابقة فحسب، إنما زيادته أيضًا.

وأضاف هاينكن لوكبوبيري -في بيان- أنه يجري حل المشكلات بصورة ملائمة، متوقعًا عودة الإنتاج لمستوياته السابقة خلال الأيام المقبلة، وفقًا لتقرير نشرته صحيفة «بانش» المحلية (punchng).

وخط أنابيب ترانس نيجر هو شريان رئيس لنقل الخام من حقول ولايتي ريفرز وبايلسا إلى محطة بوني لتصدير النفط الخام.

ويدار الخط من خلال شركة النفط متعددة الجنسيات شل (Shell)، ويمكنه نقل نحو 180 ألف برميل يوميًا من النفط الخام، ما يمثل نحو 15% من إنتاج نيجيريا النفطي اليومي.

وكان خط أنابيب ترانس نيجر قد أُغلق لمدة عام كامل انتهى في مارس/آذار 2023، وهو ما كبَّد نيجيريا خسارة بنحو 65 ألفًا و700 ألف برميل يوميًا، بتكلفة نحو 3.5 مليار دولار أميركي، حسب متابعة منصة الطاقة المتخصصة لقطاع النفط النيجيري.

إنتاج نيجيريا النفطي في 2024

توقع وزير الدولة للموارد النفطية هاينكن لوكبوبيري عودة إنتاج نيجيريا من النفط والمكثفات قريبًا إلى مستوياته السابقة البالغة 1.7 مليون برميل يوميًا.

وبحسب لوكبوبيري، تشارك وزارته في تطوير سياسات من شأنها تعظيم استغلال كافة الآبار المتاحة.

وقال: «سيمكّن هذا النهج الإستراتيجي البلاد من زيادة الإنتاج وبالتالي تحقيق إيرادات مهمة لاستقرار احتياطيات النقد الأجنبي».

وتابع: «زيادة الإيرادات ستمكّن الحكومة من الوفاء بالتزاماتها لتوفير البنية الأساسية الضرورية كما تنص على ذلك ميزانية عام 2024».

يُشار هنا إلى أن نيجيريا -صاحبة أكبر اقتصاد وأكبر تعداد سكاني في أفريقيا- تعتمد على إيرادات النفط لتغطية 80% من احتياجاتها من النقد الأجنبي.

تقديرات متفائلة

توقعت لجنة تنظيم صناعة النفط النيجيرية (NUPRC) زيادة إنتاج النفط والغاز، بما يعزز أمن الطاقة في الدولة الواقعة بغرب أفريقيا.

وبحسب اللجنة التابعة للحكومة، يوجد أكثر من 246 حقل إنتاج، و2777 أنبوبًا، و188 محطة إنتاج، و4 محطات غاز، و5 محطات تصدير برية، و11 محطة تخزين وتفريغ عائمة، و18 محطة تخزين وتفريغ، ومنشآت أخرى بمراحل التطوير المختلفة.

وصعد عدد حفارات النفط قيد التشغيل في فبراير/شباط 2024 إلى 16، ارتفاعًا من 15 في يناير/كانون الثاني، وهو تطور وصفه مسؤولون بالمهم لإنتاج نيجيريا النفطي.

ومن جانبه، قال رئيس الهيئة غبنغا كومولافي، إن عدد حفارات النفط ارتفع بأكثر من 270% على مدار السنوات الـ3 الماضية، وهو ما أثر إيجابيًا في إنتاج النفط؛ إذ تقترب نيجيريا من الوفاء بحصتها في تحالف أوبك+.

ولفت إلى أن سد الفجوة بين حجم الإنتاج الفعلي وقدرات الإنتاج الفنية يفتح الباب أمام المستثمرين، ويمنح نيجيريا فرصة مهمة لتوفير مصدر إضافي للإيرادات، ويلبي احتياجات النقد الأجنبي، ويعزز مرونة الاقتصاد.

مدير وكالة الطاقة الدولية يهاجم أوروبا بسبب «خطأين»

أحمد بدر

الطاقة

وجه مدير وكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول، انتقادات حادة إلى أوروبا، التي قال إنها ارتكبت خطأين تاريخيين فادحين، فيما يتعلق بسياسة الطاقة التي اتبعتها على مدار السنوات الأخيرة.

وبحسب تصريحات بيرول، فإن الخطأين اللذين وقعت فيهما أوروبا، هما الاعتماد بشكل كبير على الغاز الروسي مصدر أساسي للطاقة، بالإضافة إلى الابتعاد عن مصادر الطاقة النووية.

وقال مدير وكالة الطاقة الدولية، في تصريحات اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، إن الصناعة في قارة أوروبا تدفع في الوقت الحالي ثمن هذين الخطأين، لافتًا إلى أن الاتحاد الأوروبي سوف يحتاج إلى خطة صناعية رئيسة جديدة، من أجل التعافي من أزمة الطاقة التي خلقتها الأخطاء السابقة.

يشار إلى أن قادة الاتحاد الأوروبي يستعدون في الوقت الحالي لمناقشة القدرة الاقتصادية لدى الاتحاد، خلال الأسبوع الجاري، ضمن مساعي القارة لاستعادة مكانتها التصنيعية، ودعم هذه الصناعات من جديد.

أزمة الصناعات في أوروبا

قال مدير وكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول، إن أوروبا تتخلف حاليًا عن أميركا والصين في مجالات مهمة، مثل تصنيع التقنيات النظيفة، وذلك بسبب عدد من القواعد التنظيمية المرهقة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة هناك.

وفي المعتاد، تكون أسعار الكهرباء في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، أعلى بنسبة 200% أو 300% من أسعار الكهرباء في الولايات المتحدة، وفق تقرير نشرته صحيفة «فاينانشال تايمز» البريطانية (Financial Times).

وأوضح فاتح بيرول أن الصناعات القائمة -لا سيما الصناعات الثقيلة- تعاني حاليًا، ومن المتوقع أن تواجه عيبًا كبيرًا يتعلق بالتكلفة، وذلك حال مقارنتها مع مثيلاتها في الاقتصادات الكبرى الأخرى، مثل الولايات المتحدة الأميركية والصين.

وتأتي تصريحات مدير وكالة الطاقة الدولية، على الرغم من وجود بيانات سابقة لهيئة مراقبة الطاقة، تفيد بإمكان حصول الاتحاد الأوروبي على مصادر طاقة ناجحة بعيدة عن الغاز الروسي، لا سيما مع إنتاج القارة كهرباء من طاقة الرياح بكميات

تجاوزت الغاز للمرة الأولى في 2023.

يشار إلى أن الغاز الروسي كان يمثل أكثر من 40% من مصادر الاتحاد الأوروبي، ولكن هذه النسبة تراجعت إلى 15% خلال 2023، رغم زيادة الشحنات البحرية لواردات الغاز المسال الروسية، إذ إن إمدادات الغاز المسال الأميركي والنرويجي سمحت للكتلة بتجنب انقطاع الكهرباء.

في الوقت نفسه، تؤيد دول مثل فرنسا والمجر والتشيك التوجه إلى الطاقة النووية، ولكن ما يعرقل الأمر هو المعارضة الشديدة من دول أخرى مثل ألمانيا والنمسا ولوكسمبورغ، بزعم أنها تستغرق وقتًا وباهظة التكاليف، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

أزمة مدير وكالة الطاقة الدولية

تأتي تصريحات مدير وكالة الطاقة الدولية، في توقيت يواجه فيه أزمة كبيرة، قد تطيح به من رئاسة الوكالة، إذ تتهمه المجالس النيابية في أميركا «الكونغرس ومجلس النواب»، بالتحول عن فكرة أمن الطاقة إلى الدعوة لسياسات مناخية لا تحقق أمن الطاقة العالمي.

وكانت منصة الطاقة المتخصصة قد نشرت تفاصيل الخطابات الموجهة إلى فاتح بيرول، التي كان أولها في 20 مارس/ آذار الماضي، وجاء موقعًا من رئيسة لجنة الطاقة والتجارة بمجلس النواب كاثي مكموريس رودجرز، والثاني في 3 أبريل/ نيسان الجاري.

وحمل الخطابان اتهامات لمدير وكالة الطاقة الدولية بإخراج الوكالة عن مهامها الرئيسة في تعزيز أمن الطاقة، وتحويلها لمنبر يدعم إلى سياسات المناخ، بالإضافة إلى عدم الموضوعية في توقعاتها بشأن ذروة الطلب على النفط والغاز بحلول 2030، والتحريض لوقف الاستثمارات الجديدة فيهما.

وشملت الاتهامات -كذلك- المساهمة في استمرار أزمة الطاقة العالمية، بعد فشل الوكالة في إمدادات الحكومات ببيانات محايدة ودقيقة تساعدها في اتخاذ القرار، وذلك بسبب تبني أجندة مناخية أدت لتوقعات معينة مشكوك في صحتها.

ورد مدير وكالة الطاقة الدولية على هذه الاتهامات، في خطاب حصلت منصة الطاقة على نسخة منه، بالقول إن الوكالة لم تنحرف عن المهمة التي تأسست من أجلها قبل 50 عامًا، وهي أمن الطاقة، فهي ما زالت في قلب أعمالها وستظل.

وقال إن الوكالة استجابت لاضطرابات أسواق الطاقة، خاصة بعد غزو أوكرانيا، وأصدرت خطة عمل من 10 نقاط لمساعدة أوروبا في تعزيز أمن الطاقة، تقضي بتسريع خفض الاعتماد على الغاز الروسي، وتسريع التحول إلى المصادر البديلة

للغاز، وهو الدور الذي أدته أميركا.

وأوضح أن دور الوكالة بعد الحرب الروسية الأوكرانية أسهم في تحقيق استقرار أسواق النفط وحماية الاقتصاد العالمي، وهو ما اعترف به بالفعل عدد من قادة العالم، مؤكدًا أن التزام الوكالة بأمن النفط والغاز لم يتراجع، ولكن رسالتها اتسعت مع الزمن، وصارت قضايا أمن الطاقة الجديدة من تفويضات عملها.

خبير دولي: الأمونيا الخضراء في المغرب واعدة.. ومشروع نيوم السعودي «للمستقبل»

حياة حسين

الطاقة

يرى مطور أعمال الأمونيا والهيدروجين في المنصة المتخصصة بشؤون الطاقة «أرغوس ميديا»، أندريا فالينتيني، أن إنتاج الأمونيا الخضراء في المغرب يحمل مستقبلًا واعدًا؛ كونها دولة متميزة في مجال توليد الطاقة المتجددة.

وقال فالينتيني في تصريحات إلى منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن): إن «المغرب واعد في مجال توليد الطاقة المتجددة الرخيصة من الشمس والرياح، خاصة الشمس، ولذلك هو واعد في مجال الأمونيا المهمة لإنتاج الأسمدة».

جاءت تصريحات فالينتيني على هامش المؤتمر الـ30 للاتحاد العربي للأسمدة، الذي عُقِد في القاهرة مؤخرًا، وشارك في جلسة خاصة عن مناقشة الهيدروجين والأمونيا الخضراء.

ومما يدعم التفاؤل بإنتاج الأمونيا الخضراء في المغرب مواصلة قدرة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة نموّها الملحوظ، في وقت تسعى الدولة العربية فيه إلى رفع حصتها بمزيج الطاقة إلى 52% بحلول عام 2030، لتكون ثاني أكبر الدول العربية من حيث مستهدفات الكهرباء المتجددة، وفقًا لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن).

الأمونيا الخضراء في المغرب والأسمدة

قال مطور أعمال الأمونيا والهيدروجين في المنصة المتخصصة في شؤون الطاقة «أرغوس ميديا» أندريا فالينتيني، إن أوروبا تستورد كميات كبيرة من الأسمدة من الرباط حاليًا، ونظرًا لقدرات إنتاج الأمونيا الخضراء في المغرب بوفرة محليًا، بفضل سعة الطاقة المتجددة الواعدة لديها، فإنه يستطيع الاعتماد على هذا المنتج النظيف في صناعة الأسمدة التي يصدرها.

وقفزت كهرباء الطاقة المتجددة المولدة في المغرب العام الماضي (2023) إلى 4.105 غيغاواط، وهو الارتفاع الرابع على التوالي منذ استقرارها في عام 2019، وفق بيانات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا).

وأشارت الوكالة إلى أن المغرب حقق إنجازًا جديدًا خلال العام الماضي، إذ تخطّت طاقة الرياح الطاقة الكهرومائية لأول مرة في تاريخها، لتكون بذلك أكبر مصدر للطاقة المتجددة في البلاد من حيث القدرة الاستيعابية.

وأضاف فالينتيني، في تصريحات إلى منصة الطاقة المتخصصة، أن بعض القطاعات الصناعية -مثل الأسمدة- غير قابلة للكهربة، «لذلك نحتاج إلى إنتاج الأمونيا الخضراء والهيدروجين الأخضر لإزالة الكربون من مثل هذه القطاعات».

وأشار إلى أنه رغم تميُّز المغرب في المنطقة، فإن دولة مثل مصر -أيضًا- لديها مستقبل واعد بإنتاج الأمونيا الخضراء.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، صدّرت مصر أول شحنة أمونيا في العالم من الطاقة المتجددة، بخطوة تعزز من جهودها الهادفة إلى أن تكون مركزًا إقليميًا لتجارة الطاقة والوقود المستدام.

ريادة الشرق الأوسط

يعتقد مطور أعمال الأمونيا والهيدروجين في المنصة المتخصصة بشؤون الطاقة «أرغوس ميديا»، أندريا فالينتيني، أن منطقة الشرق الأوسط ستكون رائدة في مجال إنتاج الأمونيا الخضراء والأسمدة التي تعتمد عليها.

وقال في تصريحاته إلى منصة الطاقة المتخصصة، إن كل منطقة الشرق الأوسط ذات مستقبل واعد في مجال الطاقة المتجددة، إضافة إلى احتجاز الكربون، الذي يعتمد عليه إنتاج الأمونيا الزرقاء؛ ما يعني إمكان إنتاج أسمدة منخفضة الكربون بتقنيات متعددة، «ولا تمتلك مناطق عديدة في العالم هذا الحظ».

غير أن انتشار مشروعات إنتاج كل من الأمونيا الخضراء والهيدروجين الأخضر متوقف على انخفاض التكلفة، ولم يستطع فالينتيني تحديد مدى زمني يمكن توقُّعه لهذا الانخفاض.

وأوضح قائلًا: «من الصعب توقُّع مدى زمني لانخفاض تكلفة إنتاج الهيدروجين، فالعالم يحتاج إلى ضخ استثمارات في هذه التقنيات حتى تنخفض التكلفة، وبعضهم بدأ ببناء استثمارات، لكنها ليست كبيرة حتى الآن».

وعن حجم الزيادة المطلوبة في الاستثمارات حتى تنخفض التكلفة قال: «نريد زيادة الاستثمارات ونقطة في نهاية الجملة فقط»، لكنه وصفها بالزيادة الهائلة.

وكان فالينتيني قد أشار خلال عرضه في جلسة الأمونيا الخضراء والهيدروجين، في المؤتمر الـ30 للاتحاد العربي للأسمدة، إلى مشروع «نيوم» في السعودية، وارتفاع تكلفته.

وردًا على تساؤل عن الأسباب التي يمكن أن تدفع مستثمر للمشاركة في مشروع مرتفع التكلفة، قال: «هذا سؤال جيد.. ترعى حكومة السعودية هذا المشروع، وهو جزء من إستراتيجية المملكة طويلة الأمد، وهو من المشروعات التي تحمل تحديًا،لكنه للمستقبل، بمعنى آخر، إنه ليس من أهدافه الرئيسة أن يحقق ربحًا من يومه الأول».

وفي هذا الصدد، سلّط فالينتيني الضوء على أهمية دعم الحكومات لصناعة الهيدروجين من خلال الحوافز الضريبية، حتى تتوسع أنشطته وتنخفض تكلفته.

وقال: «من المعروف إن كلًّا من الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء مرتفع التكلفة جدًا، لكن تكلفة الطاقة الشمسية والرياح كانت مرتفعة في بدايتها، وبدعم تلك الطاقة نمت الاستثمارات في مشروعاتها؛ ما دفع التكلفة إلى الانخفاض، وأعتقد إن السيناريو نفسه يمكن أن يحدث مع الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء».

شكراً